

## تقرير

## تحسّن طفيف في التحويلات المالية عالمياً خلال 2016



معظم التحويلات إلى الدول النامية تذهب إلى الاستهلاك (مروان طحطح)

من القدرة الشرائية لدى الأسر، وتذهب غالبيتها إلى الاستهلاك. وفي الدول التي تعاني اقتصادات متازمة كلبان، يعتمد المستهلكون على نحو أساسي على التحويلات. ففي عام 2015، كانت تحويلات المغتربين إلى مصر تساوي 4 أضعاف عائدات قناة السويس، وفي الهند، فاقت التحويلات، الصادرات في مجال الخدمات التكنولوجية. أما في دول كنيبال، وهابيتي، فإنها تساوي ثلث الناتج الإجمالي المحلي.

لا يمكن بت تأثير التحويلات على الاقتصاد على نحو نهائي

## التحويلات السعودية

يشير تقرير خبراء صندوق النقد الخاص بالسعودية، في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016، إلى أن التقديرات تفيد أن إجمالي تحويلات العاملين في المملكة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حوالى 11,4 مليار دولار، 90% منها، أي 10,2 مليارات دولار، تذهب إلى مصر، واليمن، والأردن، وسوريا ولبنان. ويشير التقرير إلى أنه إذا طبقت تدابير الإصلاح المالي وسوق العمل في السعودية، فإن أكثر البلدان تأثراً بانخفاض نسب عمالتها في المملكة، ستكون اليمن ومصر، وبدرجة أقل الأردن وسوريا، مستثنياً لبنان، ما يثير شكوك بشأن الطرح السائد عن مدى اعتماد الاقتصاد اللبناني على تحويلات المغتربين من السعودية. فبحسب الطرح، يجب أن يكون لبنان في أعلى قائمة الدول المتأثرة.

2,3%، بسبب انخفاض أسعار النفط، وسياسات تأميم سوق العمل، ما يؤثر في التحويلات الواردة من الخليج. في المقابل شهدت منطقة أميركا اللاتينية، والبحر الكاريبي، زيادة في تدفق التحويلات المالية في النصف الأول من عام 2016، ومن المتوقع أن تزيد بنسبة 6,3% لتصل إلى 72 مليار دولار، مع حلول نهاية عام 2016. أما بالنسبة إلى الدول الأفريقية، ستراجع التحويلات إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 0,5% عام 2016. أما بالنسبة لعام 2017، فيتوقع أن تزيد التحويلات بنسبة 2,5%، مدعومة في ذلك بنباتها في نيجيريا التي تستحوذ على ثلثي التحويلات التي ترد إلى المنطقة.

ويقول التقرير إنه بالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سترتفع التحويلات بنسبة 1,5%، لتصل إلى 52 مليار دولار، بعدما كانت قد انخفضت بنسبة 5,7% العام الماضي عن العام الذي سبق. كما يتوقع أن ترتفع التحويلات إلى المنطقة خلال العامين المقبلين، بنسبة 3,3% عام 2017، و3,2% عام 2018. أما على صعيد لبنان، يصعب توقع تبعات هذه الزيادة لغياب المعلومات الدقيقة، علماً أنه كانت التحويلات قد تراجعت خلال العامين الماضيين، كما أنه ذكر مسبقاً مصدر لـ«الأخبار» أنها في تراجع هذا العام أيضاً، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك.

وتذكر دراسة الهجرة والتنمية أنه لا يمكن بت تأثير التحويلات على الاقتصاد على نحو نهائي، أي ما إن كانت تدعم الاقتصاد أو تضعفه، وذلك غالباً نتيجة العلاقة العكسية بين التحويلات والنمو: وقد ترتفع التحويلات مع ضعف النمو لأن ذلك يحفز على الهجرة، وتنخفض مع ارتفاعه لأن ذلك يقللها. ولكن تشير الدراسة إلى أن معظم التحويلات إلى الدول النامية تذهب إلى الاستهلاك لا الاستثمار، وخاصة لدى الأسر الفقيرة. في المقابل، تظهر الدراسة أنه في بعض الدول، كنيجيريا، تسخر غالبية التحويلات للاستثمار، إذ لا يذهب إلا 15% منها إلى الاستهلاك. ويذكر أن في لبنان، تمثل تحويلات المغتربين حوالى 40%

في ظل ضعف النمو في الاقتصاد في العالم، توقع البنك الدولي أن ترتفع التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 0,8%، لتصل إلى 442 مليار دولار. ويشير إلى أن هذه الزيادة الطفيفة على المستوى العالمي تأتي على نحو أساسي نتيجة الزيادة في بلدان أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولكن في المقابل، تشهد مناطق أخرى كأوروبا ووسط وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تراجعاً في التحويلات التي يرسلها المغتربون. أما الشرق الأوسط، فيشهد ارتفاعاً ضئيلاً بنسبة 1,5%

## ناصر الامين

رأت دراسة البنك الدولي عن الهجرة والتنمية لعام 2016 أن التراجع في التحويلات يعود لأسباب عدة أهمها ضعف النمو الاقتصادي في العالم، ولا سيما في الدول التي تعد مصدراً للتحويلات، وانخفاض أسعار النفط الذي أضعف التحويلات الآتية من روسيا ودول الخليج، إضافة إلى سياسات تأميم سوق العمل في دول الخليج، الأمر الذي يقلص الطلب على اليد العاملة الأجنبية، وغيرها. يتوقع تقرير آخر صادر عن البنك الدولي حول وضع التحويلات لعام 2016، أن تنخفض التحويلات إلى أوروبا وآسيا الوسطى مرة أخرى بنسبة 4% عام 2016. بعدما كانت قد انخفضت بشدة عام 2015 بنسبة 22,5%، وإلى منطقة جنوب آسيا بنسبة

يجعل سعر المتر المبني يتجاوز 5500 دولاراً.

ما يعزّز هذه الشكوك أن بلدية بيروت قرّرت دفع السعر بعد «تنازل» مالك العقار عن نحو 5 ملايين دولار (بينها ثلاثة ملايين من أصل المبلغ، وعن بعض الرسوم والفوائد) ليصبح المبلغ المتفق عليه للدفع 30 مليون دولار. المجلس البلدي لم يناقش في التفاصيل كثيراً، بل كان مسلماً بأن القرار القضائي يمثل فرصة لإغلاق هذا الملف من خلال تنفيذ عقد مصالحة مع الشركة المفضلة للإنشاءات العقارية، رغم أنه يمكن تطبيق الحكم القضائي وإبراء ذمة المالك عن المبالغ التي قرّرت تنزيلها من السعر الوارد في الحكم. تجاوزت صلاحيات؟

مسار عقد المصالحة مختلف، إذ يمرّ بوزارة العدل ثم ينتهي في ديوان المحاسبة للاستحصال على الموافقة المسبقة على دفع المبلغ. وبحسب المعطيات المتداولة، فإن عقد المصالحة ذهب إلى هيئة القضايا في وزارة العدل استناداً إلى المادة 66 من قانون البلديات الذي يخضع المصالحات لموافقة هيئة القضايا في وزارة العدل في القضايا العالقة أمام المحاكم، ثم سلك مساراً مخالفاً للاصول القانونية المنصوص عليها في المادة 20 من تنظيم وزارة العدل التي تشير إلى أنه «لا يجوز للإدارات العامة التابعة للدولة إجراء المصالحات في الدعاوى العالقة أمام المحاكم، والتي يكون للدولة علاقة بها، إلا بعد موافقة رئيس هيئة القضايا ومدير عام وزارة العدل، وتعتبر باطلة كل مصالحة تعقد خلافاً لهذا النص»، إذ إن المصالحة لم تكن مقرونة بموافقة مدير عام وزارة العدل، ما زاد الريبة بالمسار الذي سلكته.

رغم كل هذا المسار، يؤكد رئيس ديوان المحاسبة، أحمد حمدان، الذي يرأس أيضاً الغرفة الأولى في الديوان، أنه لا شوائب تحيط بعقد المصالحة، وأنها قيد الموافقة بعدما تبين للديوان أن بلدية بيروت تنازلت عن الاستئناف، وبالتالي أصبح الحكم مبرماً، وأن القانون يتيح إجراء المصالحة من دون توقيع المدير العام لوزارة العدل. فالديوان لم يشك للحظة، مثله مثل بلدية بيروت، في السعر المقترح دفعه، على قاعدة أن العقارات في بيروت باهظة الثمن!

## قطاع خاص



## سامسونغ تتوقع خسارة 3 مليارات دولار بعد وقف إنتاج «غالاكسي نوت 7»

3 مليارات دولار هي الخسائر المتوقعة لشركة سامسونغ في الأرباح التشغيلية، في خلال الربعين الماليين القادمين، جراء قرارها بوقف إنتاج هاتف «غالاكسي نوت 7» نهائياً، بعد أقل من شهرين على طرحه في الأسواق وفشلها في إيجاد حل لمشكلة اشتعال بطاريات عدد من نسخته. فبعد أيام على إطلاقه، انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر اشتعال الهاتف بسبب خلل في البطاريات، ما دفع الشركة بداية

إلى سحب مليوني ونصف هاتف من السوق واستبدال هواتف جديدة بها، إلا أن المشكلة تفاقمت مع تسجيل حالات اشتعال بعض الهواتف البديلة، ما أدى إلى قرار وقف الإنتاج. وعمد عدد كبير من شركات الطيران إلى حظر الهاتف على متن الطائرات، أولها الهيئة العامة للطيران المدني في الإمارات العربية المتحدة، التي أعلنت منذ أيلول حظر تشغيل الهاتف في الطائرة، وأيضاً شحنه، كذلك فإنه ممنوع نقله في الحقائق. وتبعتها وزارة النقل الأميركية وطيران سنغافورة وطيران مصر وثلاث شركات طيران أسترالية.

## انخفاض مبيعات السيارات الجديدة في لبنان

سجّلت مبيعات السيارات الجديدة في لبنان، انخفاضاً بنسبة 2,03%، بحسب جمعية مستوردي السيارات. تشير إحصائيات الأخيرة إلى تسجيل مبيع 28579 سيارة في خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقارنة بـ 29170 سيارة في الفترة نفسها من العام السابق.

يعود هذا التراجع، أساساً، إلى تراجع مبيعات السيارات اليابانية بنسبة 4,93%، لتصل إلى مبيع 10713 سيارة، فضلاً عن انكماش مبيعات السيارات الأوروبية بنسبة 3,85%. ما أدى إلى مبيع 5763 سيارة. كذلك انخفضت مبيعات السيارات الكورية بنسبة 0,44% ووصلت إلى مبيع 9983 سيارة. في المقابل، سجّلت السيارات الأميركية الصنع ارتفاعاً في المبيعات وصلت إلى مبيع 1910 سيارة. أما مبيعات السيارات الصينية، فقد سجلت بدورها أيضاً ارتفاعاً بنسبة 2,44%،

